المحاضرة رقم (01):

المحور الأول: مدخل للتعريف بالبنك. (الجزء الأول).

تمهيد:

إن ظهور البنك كمؤسسة مالية وفق قوانين وأسس تحكمها كان في سنة 1401م، وهو تاريخ نشأة بنك برشلونة بإسبانيا، والذي كان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات*، ثم تلاه أقدم بنك حكومي تأسس في البندقية وهو بنك فنيسيا عام 1587م باسم Banca della piazza dirialta ، وجاء بعده بنك آمستردام في هولندا عام 1609م ، والذي أنشأته بلدية آمستردام لكي يرعى حسن تسيير الودائع[1]، وازدهرت النشاطات البنكية بأشكالها مما ساهم ذلك بزيادة عدد البنوك وانتشارها في العالم .

أولا: الاستعمال اللغوي لكلمتي بنك ومصرف.

يقتضي الاستعمال اللغوي لكلمتي بنك ومصرف معرفة مدلول كل منها وهل هما مترادفين أم مختلفان.

I. معنى كلمة بنك:

يكاد يجمع الباحثون على رد أصل كلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية بانكو (banco) ومعناها المائدة، وتفصيل ذلك أن اليهود صيارفة مدينة لمباردي بإيطاليا في أواخر القرون الوسطى كانوا يضعون النقود التي يتعاملون بها على موائد معدة لذلك[2] .

II. معنى كلمة مصرف :

في اللغة كلمة مصرف هي اسم لمكان الصرف، أي التصرف في النقود أخذا و عطاءا، استبدالا وإيداعا والصراف من يبدل نقدا بنقد أو هو الأمين على الخزائن يقبض ويصرف ما يستحق، وفلان صراف وصيرفي وهو من الصيارفة، والصرافة منها الصراف و المصرف مكان الصرف وبه سمي البنك مصرف[3].

❖ **استنتاج:**

إذا النتيجة التي يمكن التوصل إليها انطلاقا من تعريف كل من كلمتي البنك والمصرف، أن كليهما يطلق على المكان الذي تتداول فيه الأموال أخذا وإيداعا، أوعن طريق القبض والدفع، وإلي غير ذلك من طرق التعامل، وتستعمل كلمة "بنك" كمرادف لكلمة "مصرف.

---

* الكمبيالة: هي ورقة تجارية تمثل أداة دين، وهي أمر كتابي صادر من شخص يسمى الساحب (الدائن) لشخص ثان يسمى المسحوب عليه (المدين) بأن يدفع مبلغا من المال (مقابل العقد التجاري) بمجرد الإطلاع أو في تاريخ لاحق أو قابل للتعيين لفائدة شخص ثالث يسمى المستفيد أو الحامل أو هو الساحب نفسه.

[1] شاكر القزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوهات الجامعية – بن عكنون، الجزائر- 2008، ص(26)، بتصرف.

[2] محمد إبراهيم أبو شادي : البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية – القاهرة –2000، ص (04) .

[3] عوف محمد الكفراوي :البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي مركز الإسكندرية للكتاب-الإسكندرية-2001 ،ص (11).

ثانيا: تعريف البنك.

للبنك تعاريف متعددة ومتنوعة، تداولتها المؤلفات المختلفة للباحثين في مجال العلوم الاقتصادية والمالية والتخصصات المتفرعة عنها، لدرجة أنه يصعب حصرها في تعريف واحد شامل ودقيق، إذ نجد أن أغلب التعاريف الموضوعة للبن تركزت حول أحد المضامين التالية:

I. البنك هو نظام إداري مصمم للعمل من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، ويقبل في سبيل ذلك مدخلات تتمثل في الموارد المتاحة من بشرية، معلوماتية، مادية، ومالية، ويقوم البنك باستخدام تلك الموارد في أنشطة مختلفة، وهو ما يعرف بالعملية التحويلية بغرض تقديم مخرجات، تتمثل في الخدمات المصرفية المتنوعة والمقدمة إلى العملاء[4]

.

II. البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانات أو حاجات متقابلة مختلفة، يقوم البنك بجمعها أو توصيلها أو تنميتها، بهدف تحقيق فائدة للطرفين مقابل ربح مناسب[5] .

III. البنك هو مؤسسة مالية تنتمي إلى القطاع الخدماتي، تقوم بالأعمال المصرفية التي عرفها وحددها القانون، وتتمثل الأعمال عامة في قبول الودائع من الأفراد أو منشآت الأعمال أو المؤسسات أو الدولة، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والقيام بأعمال مصرفية أخرى [6].

IV. البنك هو وسيط بين الودائع التي تبحث عن الاستثمارات وبين الاستثمارات التي تسعى للحصول على الأموال اللازمة لها[7] .

❖ **استنتاج:**

وبذلك أصبح التعريف الآتي للبنك يعكس وجهة نظر الباحث

البنك هو مؤسسة مالية تتاجر في الأموال مقابل هامش ربح محدد مسبقا بنسبة مئوية، من خلال دور الوساطة المالية بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات توظيفها وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال .

والمؤسسة المالية : هي مكان التقاء العرض والطلب على الأموال (النقود بدرجة الأولى)، ومحور التعامل فيها الأموال بشتى أشكالها، وليس السلع أو الخدمات غير المالية.

---

[4] طارق طه : إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، دار الفكر الجامعي –الإسكندرية، مصر- 2007، ص(30). بتصرف

[5] ناصر سليمان : التقنيات البنكية، إعادة الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون، الجزائر- 2015، ص(09).

[6] خديجة خالدي وعبد الرزاق بن حبيب : أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون ، الجزائر- 2015، ص(11، 12).

[7] حسين سعيد سعيفان وخالد أمين عبد الله : العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر – عمان، الأردن- 2015، ص(17).